رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

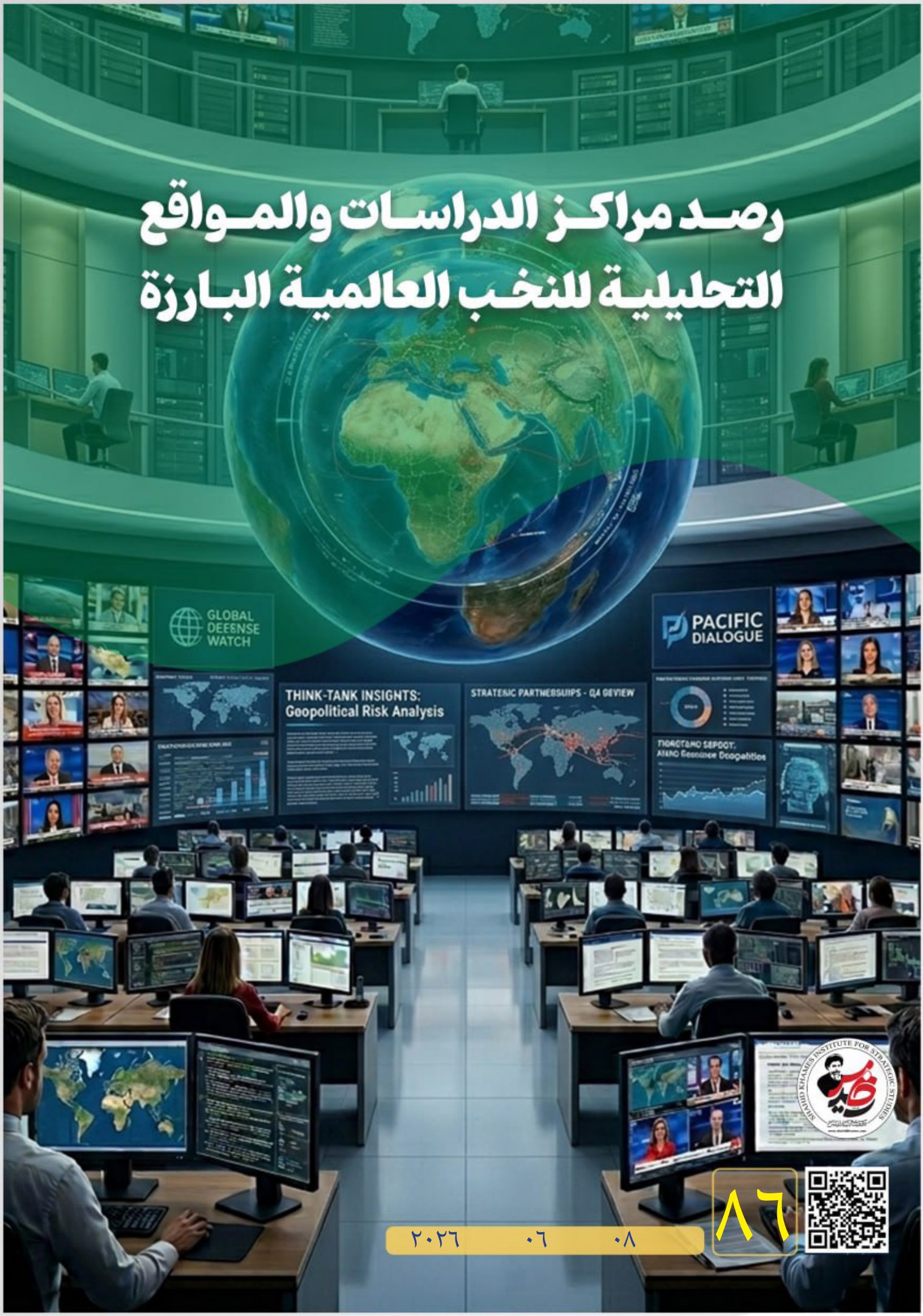

٨٦
٠٨ ٠٦ ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. المفاوضات بين إسرائيل ولبنان؛ كسر محرمات الحوار في مواجهة فيتو حزب الله / INSS	٤
٢. حرب أخرى مع إيران، وفجوة هائلة أخرى في ميزانية الدفاع الإسرائيلية / HAARETZ	٥
٣. ترامب يسعى إلى تقييد يدي نتنياهو، فيما الشراكة التي دخلت الحرب قبل مئة يوم تتفكك / TIMES OF ISRAEL	٦
٤. إنجازات مئة يوم من الحرب ضد إيران لا يمكن إنكارها / ALJAZEERA	٧
٥. تقييم الخيارات العسكرية الأميركية ضد كوبا / CSIS	٨
٦. مع تصاعد التوتر بين إيران وإسرائيل، يواجه العراق خطر العودة إلى الحرب / THENATIONAL	٩
٧. تزايد حضور أوكرانيا في الشرق الأوسط / INSS	١٠
٨. كامل أسطول الغواصات الهجومية البريطانية غير جاهز للخدمة العملياتية / RT	١١
٩. كيف تعلمت نخب أوروبا الشرقية أن تحب الاعتماد على الولايات المتحدة / RT	١٢
١٠. استئناف الأعمال العدائية بين إسرائيل وإيران يثير مخاوف من اشتعال المنطقة مجددا / LEMONDE	١٣
١١. ترامب يواجه رد فعل ثنائي الحزب بشأن مشروع قانون التجسس مع اقتراب انتهاء المهلة القانونية / WSJ	١٤
١٢. إعادة تنظيم البلطيق مؤشر على العودة إلى حرب متعددة الفيالق / IISS	١٥
١٣. كوبا على أعتاب أزمة؛ حدود القوة العسكرية الأميركية وضرورة المسار الدبلوماسي / FOREIGNAFFAIRS	١٧
١٤. من منطقة أزمة إلى قطب استراتيجي: انفتاح تركيا على ليبيا وأفريقيا / ORSAM	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحة

الملخص التنفيذي

لا يمكن تفسير تطورات الأيام الأخيرة في غرب آسيا بمنطق أزمة عابرة أو جولة جديدة من تبادل النار بين إيران وإسرائيل. فما يجري اليوم في المنطقة يشير إلى تشكل بيئة أمنية جديدة؛ بيئة تتلاشى فيها يوما بعد يوم الحدود بين الحرب المباشرة، والحرب بالوكالة، والضغط الاقتصادي، والتهديد البحري، والعمليات بالطائرات المسيّرة، والدبلوماسية السرية، ومنافسة القوى الكبرى. وبالنسبة إلى القارئ الشرق أوسطي، تكمن أهمية روايات مراكز الفكر ووسائل الإعلام التحليلية النخبوية تحديدا في هذه النقطة: فهي تكشف أن الأزمة الراهنة لا تتعلق بإيران وإسرائيل فقط، بل بمستقبل النظام الإقليمي، ومكانة الولايات المتحدة، ودور الدول العربية، ومصير العراق ولبنان، وأمن الطاقة، وحتى الصلة بين حروب أوروبا والشرق الأوسط.على المستوى الأول، بلغت حرب إيران وإسرائيل مرحلة لا يستطيع فيها أي طرف أن يعلن بسهولة أنها انتهت. فإيران، من جهة، تقع تحت ضغط الهجمات والعقوبات وكلفة إعادة البناء واستنزاف القدرة العسكرية؛ لكنها، من جهة أخرى، لا تزال تمتلك أدوات مثل مضيق هرمز، وتهديد البنى التحتية للطاقة، والجماعات الحليفة في العراق ولبنان واليمن، والقدرة الصاروخية والمسيّرة. أما إسرائيل، فرغم تفوقها العسكري ودعم الولايات المتحدة لها، تواجه معضلة أهم: كيف يمكن تسمية حرب تعود كل بضعة أشهر انتصارا؟ ويظهر السؤال نفسه في الروايات الاقتصادية الإسرائيلية، حيث أصبحت الكلفة اليومية للحرب، وعجز ميزانية الدفاع، والأضرار التي تلحق بالرحلات الجوية، والضغط على الشركات، وتآكل الثقة الاقتصادية، جزءا من مسألة الأمن القومي.وعلى المستوى الثاني، وجدت الولايات المتحدة نفسها في موقع معقد. فواشنطن تحاول أن تتابع في الوقت نفسه ثلاثة أهداف صعبة: منع اتساع الحرب، والحفاظ على الضغط على إيران، ودفع طهران إلى اتفاق. غير أن الخلاف الواضح مع نتنياهو، وضغط الرأي العام الأميركي لإنهاء الحرب، والقلق من تراجع المخزونات الدفاعية، وتهديد سوق الطاقة، كلها تبين أن القوة الأميركية ليست بلا حدود. والادعاء بأن واشنطن هي صاحبة «القرار النهائي» لا يدل على الهيمنة الكاملة بقدر ما يدل على قلق من فقدان السيطرة على الأزمة.وعلى المستوى الثالث، لم تعد الدول المحيطة، ولا سيما العراق ولبنان ودول الخليج واليمن، هامشا للأزمة. فقد يتحول العراق، بسبب تهديد الجماعات المسلحة للقواعد الأميركية، مرة أخرى إلى ساحة لامتداد الحرب. ويقع لبنان عند نقطة تماس بين إسرائيل وحزب الله وإيران. أما الخليج، فهو معرض لحرب الطاقة والتنافس على الدفاع الجوي. كما يربط اليمن، عبر تهديد باب المندب، الأزمة من المتوسط والخليج بالبحر الأحمر. ولهذا، فإن أي تصعيد محدود قد تكون له تداعيات عابرة للمنطقة.وعلى المستوى الرابع، تتغير تكنولوجيا الحرب. فقد تحولت تجربة أوكرانيا في مواجهة الطائرات المسيّرة الإيرانية ــ الروسية إلى سلعة أمنية للخليج وإسرائيل. فالطائرات المسيّرة الرخيصة، والاعتراض منخفض الكلفة، والحرب الإلكترونية، والطائرات المسيّرة الموجهة بالألياف الضوئية، والزوارق غير المأهولة، كلها تبين أن مستقبل الحرب الإقليمية لا تحدده المقاتلات والصواريخ الكبيرة وحدها، بل يتشكل أيضا بفعل القدرة على التكيف السريع، والتعلم الميداني، وبناء الشبكات الأمنية.وتكمن أهمية قراءة النص الكامل في أنه يوضح أن الأزمة الراهنة ليست نهاية حرب، بل بداية مرحلة جديدة من بناء نظام اضطراري في المنطقة. ففي هذه المرحلة، لا يمتلك أي فاعل اليد العليا بصورة كاملة؛ فجميع الأطراف لديها أدوات ضغط، لكن أيا منها لا يملك بعد حلا مستداما. ولذلك، فإن فهم الروايات النخبوية الدولية والإقليمية بالنسبة إلى القارئ الشرق أوسطي ليس مجرد متابعة للأخبار، بل أداة لفهم السؤال الجوهري: هل تتجه المنطقة نحو اتفاق هش، أم حرب استنزاف، أم نظام جديد ومكلف؟

INSS

المفاوضات بين إسرائيل ولبنان؛ كسر محرمات الحوار في مواجهة فيتو حزب الله

إن استمرار المواجهة بين إسرائيل وحزب الله بعد انتهاء الجولة الرابعة من المحادثات المباشرة بين إسرائيل ولبنان في واشنطن في ٣ يونيو/حزيران ٢٠٢٦، أثار شكوكا جدية حول فاعلية هذا المسار. ويعود السبب الرئيسي لهذه الشكوك إلى عجز القيادة اللبنانية، أو في الحد الأدنى محدودية قدرتها، عن التأثير في قرارات حزب الله. فقد أعلن في البيان المشترك الصادر في ختام الاجتماع أن الطرفين توصلا إلى اتفاق على وقف مشروط لإطلاق النار؛ وهو وقف يقوم على التوقف الكامل عن إطلاق النار من جانب حزب الله، وانسحاب جميع

قوات هذا التنظيم من المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني. غير أن الأمين العام لحزب الله رفض هذه النتيجة على الفور، واعتبرها تهديدا للتنظيم، ومهينة ومخزية، ومقدمة في إطار الاستسلام وهزيمة الدولة اللبنانية. أما ميدانيا، فلا يزال حزب الله، وإن بوتيرة أقل في الوقت الراهن، يواصل القتال ضد القوات الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية والسورية، ويواصل كذلك استهداف المستوطنات الشمالية. ومع ذلك، فإن استمرار المحادثات يكتسب أهمية استراتيجية من عدة زوايا. أولا، يزيد هذا المسار الضغط السياسي والنفسي على حزب الله؛ فالحوار المباشر بين لبنان وإسرائيل يضعف الرواية الراسخة التي تبناها حزب الله، والتي كانت تقدم أي علاقة أو مشاورة مع إسرائيل بوصفها أمرا مستحيلا وغير مشروع. كما أن هذه المحادثات تعمق انتقادات قطاع واسع من المجتمع اللبناني لحزب الله، ولا سيما من جهة اتهامه ببدء الحرب ومواصلتها خدمة لأجندات إيران، في وقت بقيت فيه مكاسبه العسكرية محدودة، بينما تحمل لبنان كلفة باهظة. كذلك أدى استمرار الحرب إلى استنزاف قدرات حزب الله وتقليص دعمه الاجتماعي، حتى بين مؤيديه الشيعة الذين تعرضوا لأضرار جسيمة.ثانيا، تخلق هذه المحادثات مساحة جديدة من الثقة النسبية والأمل في تغيير الواقع بين إسرائيل ولبنان، وتظهر أن لدى الطرفين مصالح مشتركة في مواجهة حزب الله وإيران. وكلما أبدت القيادة اللبنانية، رغم تهديدات حزب الله، عزما على اتخاذ خطوات جريئة، وتمسكت بالسعي إلى حل سياسي ينهي الحرب، أصبحت الأرضية أكثر ملاءمة للحد من دور حزب الله. وتبرز مؤشرات على تعاون ميداني أيضا، من بينها المضي في مشروع تجريبي لدخول قوات الجيش اللبناني إلى المناطق التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية، بدءا من قرية دبية ومنطقة مرجعيون. ثالثا، في مواجهة إيران، يشكل مجرد انعقاد المحادثات عاملا يضعف إحدى أدوات نفوذ طهران على مسار الحرب في لبنان. وكلما تقدم هذا المسار، ازدادت إمكانية فصل ملف الحرب الإيرانية والقوى المتحالفة معها عن مسار إنهاء الحرب في الشمال. وبناء على ذلك، ورغم أن محادثات واشنطن لم تترك حتى الآن سوى أثر محدود في الواقع الميداني، وأوجدت شعورا بالإخفاق، فإن استمرار التفاوض المباشر بين إسرائيل ولبنان يبقى ضروريا. فمن وجهة نظر إسرائيل، تحمل هذه المحادثات مزايا داخلية حتى إذا لم تؤد فورا إلى وقف كامل لإطلاق النار؛ إذ بات واضحا أن أهداف إسرائيل لا يمكن تحقيقها عبر الحرب مع حزب الله وحدها. لذلك ينبغي النظر إلى هذا المسار باعتباره عملية طويلة تحتاج إلى وقت، واستثمار سياسي، وموارد، بل وحتى استعداد لتقديم تنازلات، كي تتمكن من إحداث تغيير ذي معنى في الواقعين العسكري والسياسي في لبنان.

https://www.inss.org.il/social_media/the-importance-of-continuing-the-

HAARETZ

حرب أخرى مع إيران، وفجوة هائلة أخرى في ميزانية الدفاع الإسرائيلية

افتتحت سوقا الأسهم والعملات في إسرائيل في ظل قدر كبير من الضبابية عقب الهجوم الصاروخي الإيراني يوم الأحد والرد الجوي الإسرائيلي في غرب إيران. وتتمثل المسألة الأساسية في مدى طول الجولة الجديدة من المواجهة، وما إذا كانت ستبقى محصورة في تبادل قصير للضربات أم ستتحول إلى مرحلة أكثر استنزافا. وإذا جرى الحسم وفق الإرادة الأميركية، فقد تكون هذه الجولة قصيرة؛ غير أن الادعاء بقرب التوصل إلى اتفاق فوري لا يبدو منسجما كثيرا

مع الوقائع الميدانية، إذ لو كانت إيران قريبة من اتفاق كبير لما كان لديها دافع لقبول مثل هذه المخاطرة العسكرية. وقد شهدت المواجهات المباشرة بين إيران وإسرائيل حتى الآن أربع مراحل رئيسية. وقعت الجولة الأولى في أبريل/نيسان ٢٠٢٤، حين أطلقت إيران أكثر من ٣٠٠ صاروخ وطائرة مسيرة باتجاه إسرائيل، وردت إسرائيل برد رمزي. أما الجولة الثانية فكانت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٤، حين أطلقت إيران نحو ٢٠٠ صاروخ على قاعدتي نفاتيم وتل نوف الجويتين ومقر الموساد في غليلوت، ما اضطر إسرائيل إلى الرد بقوة أكبر على مجموعة من الأهداف الإيرانية. واستمرت كل من هاتين الجولتين يوما واحدا فقط. أما الجولة الثالثة، في يونيو/حزيران ٢٠٢٥، فاستمرت ١٢ يوما، واستهدفت فيها إسرائيل أولا ثم الولايات المتحدة أهدافا مختلفة داخل إيران، بينها منشآت نووية، فيما أطلقت إيران صواريخ على أهداف أميركية وإسرائيلية. أما الجولة الرابعة، التي بدأت في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٢٦، فكانت الأطول، إذ استمرت ٤٠ يوما، وشهدت ارتفاعا ملحوظا في مستوى المشاركة الأميركية.وحتى إذا لم تستمر الجولة الجديدة إلا بضعة أيام، فإنها ستترك تداعيات اقتصادية مهمة على إسرائيل. ومن أبرز آثارها الفورية ارتفاع النفقات الدفاعية، وزيادة الضغط على الشركات التي لم تتعاف بعد من الجولة السابقة من الحرب، وتجدد الاضطراب في رحلات مطار بن غوريون، وذلك مع بداية موسم السفر، فضلا عن تصاعد الشكوك بشأن خطة بنك إسرائيل المركزي لخفض أسعار الفائدة. وفي الوقت نفسه، فإن إغلاق مضيق هرمز بالكامل أو شبه بالكامل قد تكون له تداعيات اقتصادية واسعة على العقوبات المفروضة على إيران، وأسعار النفط، ودول الخليج، وهو ملف بالغ الأهمية لإيران والولايات المتحدة أيضا. وقبل بدء هذه الجولة الجديدة، طالب مسؤولون دفاعيون إسرائيليون بزيادة تقارب ٤٥ مليار شيكل، أي ما يعادل ١٥ مليار دولار، في ميزانية الدفاع، بما يرفع الميزانية المخطط لها من ١٤٣ مليار شيكل إلى ١٨٨ مليار شيكل. ويهدف هذا الطلب إلى تمويل كلفة حرب لبنان وقوات الاحتياط في الجيش، التي باتت الآن تكلف ضعف التقديرات الموضوعة في مطلع عام ٢٠٢٦. وتعترض وزارة المالية حاليا على هذه الزيادة، لكن القرار النهائي سيحال على الأرجح إلى رئيس الوزراء. فتصعيد القتال مع إيران يكلف الجيش الإسرائيلي أكثر من مليار شيكل يوميا، ولذلك قد ترفع مطالب المؤسسة الدفاعية إجمالي الميزانية إلى أكثر من ٢٠٠ مليار شيكل، وهو رقم غير مسبوق خلال سنوات الحرب الثلاث الأخيرة. وسيجبر ذلك وزارة المالية على خفض توقعات النمو الاقتصادي التي أعلنتها أخيرا عند ٤ في المئة. وقد أظهر الاقتصاد الإسرائيلي في الجولات السابقة قدرة سريعة ولافتة على التعافي، إلا أن تكرار الحروب خلق ضررا تراكميا لم تعد الشركات قادرة على ترميمه. كما دفع العجز الكبير في ميزانية الدفاع الجيش إلى تأخير المدفوعات للمقاولين الدفاعيين الكبار ووقف مشاريع بناء. وكان التعافي الاقتصادي بعد الجولة الرابعة أضعف من القفزة التي أعقبت الجولة الثالثة في يونيو/حزيران ٢٠٢٥، لأن تلك الجولة صورت باعتبارها انتصارا حاسما وتدميرا للبرنامج النووي الإيراني، لكن اندلاع حرب جديدة بعد ثمانية أشهر أظهر أن ذلك الانتصار لم يكن حاسما ولا مستداما. ومن ثم، فإن الأثر الاقتصادي لهذه المرحلة يتوقف على سؤال جوهري: هل تتحول حرب إيران إلى حدث متكرر وبلا نتيجة كل بضعة أشهر، من دون أن يزول بوضوح التهديد الاستراتيجي ضد إسرائيل؟

https://www.haaretz.com/israel-news/israel-security/.٨-.٦-٢.٢٦/

TIMES OF ISRAEL

ترامب يسعى إلى تقييد يدي نتنياهو، فيما الشراكة التي دخلت الحرب قبل مئة يوم تتفكك

THE TIMES OF ISRAEL

بعد مئة يوم من دخول الولايات المتحدة وإسرائيل، بصورة مشتركة، الحرب ضد إيران بهدف وقف برنامجها للتسلح النووي، وإضعاف صناعة صواريخها الباليستية بشدة، وإنهاء دعم طهران لحزب الله وحماس، وتهيئة الأرضية لانهيار النظام الإيراني، بلغ التحالف بين واشنطن وتل أبيب ضد الجمهورية الإسلامية أحد أدنى مستوياته. فقد دفعت الهجمات المتكررة لحزب الله على شمال إسرائيل خلال الأسابيع الأخيرة إسرائيل إلى تنفيذ ضربة

يغلب عليها الطابع الرمزي في الضاحية الجنوبية لبيروت؛ وهي ضربة يبدو أنها تمت من دون إبلاغ مسبق للحكومة الأميركية، ما أثار استياء واشنطن. وردت إيران، كما كانت قد حذرت، بإطلاق نحو عشرة صواريخ باتجاه شمال إسرائيل؛ وهو هجوم أعاد سكان الشمال مرة أخرى إلى الملاجئ، لكنه لم يسفر، بحسب التقارير، عن خسائر بشرية أو أضرار جسيمة. وبينما كانت إسرائيل تستعد لـ«رد حاسم»، أعلن الرئيس الأميركي، قبل اتصاله المباشر برئيس الوزراء الإسرائيلي، أنه سيبلغه بعدم القيام بعمل انتقامي. وقد عرض منطقه بالقول إن «الطرفين نالا نصيبهما؛ إسرائيل نفذت هجومها، وإيران نفذت هجومها، ولسنا بحاجة إلى هجوم آخر». ويظهر هذا الموقف أن الرئيس الأميركي، رغم إنكاره المتكرر للادعاء بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي جره إلى الحرب، يسعى الآن بوضوح إلى إنهاء حملة افتقرت منذ بدايتها إلى التخطيط الكافي، ولم تحقق بعد أيا من الأهداف المعلنة للولايات المتحدة وإسرائيل. وهو لا يزال يقول إنه يسعى إلى اتفاق يمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، غير أن المسودات المنشورة لا تقدم مثل هذا الضمان. أما الأولوية الرئيسية لواشنطن الآن فهي إعادة فتح مضيق هرمز بصورة مستقرة وخفض الاضطراب العالمي في أسواق الطاقة؛ وهي أزمة تمكنت طهران من استثمارها بمهارة.في هذه الظروف، يجد رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه أمام معادلة صعبة: إما أن يقبل أمر الرئيس الأميركي ويمتنع عن الرد العسكري، وهو ما قد يزيد تآكل الردع الإسرائيلي في مواجهة إيران، ويخلق صورة ضعف في المنطقة، ويضع الاستقلال الأمني الجوهري لإسرائيل موضع تساؤل، ويضعف موقعه السياسي قبل أشهر من الانتخابات؛ وإما أن يعارض الرئيس الأميركي ويدخل في حرب متصاعدة مع إيران، ستجد إسرائيل نفسها فيها على الأرجح وحيدة. وتستحضر هنا السابقة التاريخية المتمثلة في عدم رد إسرائيل على الهجمات الصاروخية العراقية في عهد صدام حسين، لكن ثمة فارقا مهما: ففي ذلك الوقت امتنعت إسرائيل عن الرد حفاظا على التحالف الدولي الأميركي ضد معتد واضح، لا لمجاراة مسار قد يفسر بوصفه تسوية مع العدو. وذهبت بعض التكهنات إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي ربما طلب، في اتصاله بواشنطن، دعما أميركيا لهجوم سري من دون تبني المسؤولية، أو طالب، مقابل ضبط النفس، بمكسب ملموس مثل ضمان الوصول إلى قاذفات بي-٢ لاستخدامها في هجوم مستقبلي محتمل على منشآت إيران تحت الأرض. غير أن هذه الاحتمالات لا تبدو منسجمة كثيرا مع أجواء التوتر في علاقات الطرفين. والسؤال المحوري هو ما إذا كانت طهران، إذا شعرت بالتفوق، قد تفرط في التصعيد إلى حد يدفع الرئيس الأميركي، من دون قصد، إلى إحياء الحملة العسكرية. ويقدر النص أن النظام الإيراني محسوب بما يكفي لعدم ارتكاب مثل هذا الخطأ. وبذلك يجد الرئيس الأميركي نفسه في موقع صعب: فهو يحتاج إلى اتفاق مع إيران، بينما تقع إسرائيل عالقة في قلب هذه اللعبة. وقد أوضح أنه إذا توصل إلى اتفاق مع طهران فلن يكون أمام رئيس الوزراء الإسرائيلي «خيار» سوى قبوله، مضيفا: «أنا من يقرر؛ كل القرارات بيدي». غير أن القيد الأساسي يكمن هنا تحديدا: فقد يستطيع الضغط على إسرائيل، لكنه لا يملك التحكم في سلوك إيران.

https://www.timesofisrael.com/trump-ties-israels-hands-as-

ALJAZEERA

إنجازات مئة يوم من الحرب ضد إيران لا يمكن إنكارها

يقوم التحليل على فرضية مفادها أن العملية العسكرية الأميركية ــ الإسرائيلية ضد إيران منذ ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٢٦ لم تكن مواجهة بالوكالة ولا ضربات انتقامية محدودة، بل حربا مباشرة ذات هدف معلن هو كسر القدرة العسكرية للجمهورية الإسلامية وإنهاء برنامجها النووي. وبعد مرور مئة يوم، تتمثل الحجة الأساسية في أن السؤال لم يعد ما إذا كانت الحرب تستحق كلفتها، بل ما إذا كانت واشنطن تملك القدرة والإرادة لمواصلة المسار وتثبيت النتائج التي تحققت. ووفق هذه الرواية، فإن برنامج الصواريخ

الباليستية الإيراني، الذي يوصف بأنه الركيزة الأساسية لردع طهران وأداة ضغطها على مجمل غرب آسيا، قد دمر إلى حد كبير. كما تلقت البحرية الإيرانية ضربة قاسية، وتحولت المواقع النووية في فوردو ونطنز وأصفهان، التي بنيت خلال عقود بتكلفة بلغت عشرات المليارات من الدولارات، إلى أنقاض. وحتى مع وجود شكوك لدى بعض أجهزة الاستخبارات، يقدم تقييم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن اتساع حجم الأضرار بوصفه دليلا على النهاية العملية لمشروع استثمرت فيه الجمهورية الإسلامية جيلا كاملا. والنتيجة المطروحة هي أن إعادة بناء القدرة العسكرية الإيرانية ستستغرق سنوات. ويخصص جزء مهم من التحليل لإزاحة قائد الجمهورية الإسلامية، إذ يقدم باعتباره الشخصية التي صاغت، على مدى ٣٧ عاما، السياسة الاستراتيجية لإيران؛ فحوّل حزب الله إلى فاعل شبه دولتي في لبنان، ودعم حماس، واستخدم الحرس الثوري لدعم بشار الأسد، وتسليح الحوثيين، وبناء شبكة من الجماعات المتحالفة في العراق، كما جعل احتجاز الرهائن والعمليات الإرهابية ومخططات الاغتيال أدوات في سياسة الدولة. ويوصف مقتله في اليوم الأول من الحرب بأنه نقطة حاسمة في إضعاف بنية السلطة داخل الجمهورية الإسلامية. أما المنتقدون الذين يشددون على عدم تحقق تغيير النظام، فيرى هذا التحليل أنهم يبسّطون مسارات انهيار الأنظمة السلطوية؛ فكما أن الاتحاد السوفيتي لم ينهَر مباشرة بعد الضغوط العسكرية الأميركية، فإن تآكل الجمهورية الإسلامية يعد مسارا زمنيا ممتدا. ومع ذلك، فإن الجمهورية الإسلامية اليوم لا تقارن بوضعها في ٢٧ فبراير/شباط: فقد قتل قائدها، وأزيل عشرات كبار مسؤوليها، وتضررت بنية قيادة الحرس الثوري، كما تعرض اقتصادها، المأزوم أصلا، لخسائر بلغت ٢٧٠ مليار دولار باعتراف النظام نفسه، فيما دخلت العملة الوطنية في سقوط كارثي. وفي مواجهة الانتقادات المتعلقة بكلفة الحرب، يسأل التحليل: ما البديل؟ عقد آخر من المفاوضات النووية بينما تواصل أجهزة الطرد المركزي دورانها، وعقوبات تستنزف المواطنين العاديين وتترك الحرس الثوري بمنأى عن الأذى، أم حملة ضغط قصوى لم تنتج إلا مزيدا من تمرد إيران؟ ومن هذا المنظور، فإن سياسة الاحتواء والإدارة والمساومة مع إيران طوال أربعين عاما كانت هي نفسها ذات كلفة باهظة. كما يعد وقف إطلاق النار في إسلام آباد علامة ضعف إيرانية لا انتصارا؛ إذ قبلت طهران التوقف المؤقت لأن جيشها منكسر، واقتصادها ينزف ويحتاج إلى متنفس. أما وضع مضيق هرمز فيوصف بأنه «إزعاج» لا هزيمة استراتيجية، لأن الحصار البحري يكلف طهران يوميا ٥٠٠ مليون دولار ويقلص قدرتها على الصمود. والخلاصة النهائية أن الولايات المتحدة، حين استخدمت القوة فعليا، استهدفت قائد إيران وترسانتها الصاروخية وبرنامجها النووي ومواردها المالية، وحققت إنجازا تاريخيا؛ رغم أن أصعب أجزاء المهمة، أي تحويل هذا الإضعاف إلى تغيير دائم، لا يزال قائما.

https://www.theguardian.com/news/ng-interactive/٢٠٢٦/jun/٠٧/could-this-

CSIS

تقييم الخيارات العسكرية الأميركية ضد كوبا

بعد خمسة أشهر من العملية الأميركية لاعتقال نيكولاس مادورو في كراكاس، عادت التوترات في منطقة البحر الكاريبي إلى التصاعد، وهذه المرة باتت كوبا في صدارة الاهتمام. فبعد تلك العملية، أوقفت واشنطن نقل النفط الفنزويلي إلى كوبا، كما مارست ضغوطا على المكسيك، التي أصبحت منذ عام ٢٠٢٣ أحد المزودين الرئيسيين للوقود إلى الجزيرة، فأغلقت مسارا آخر من مسارات الطاقة إليها. وكانت النتيجة المباشرة لهذا الضغط تفاقم الأزمة الاقتصادية، وتضرر

قطاع السياحة بشدة، ووضع النظام الكوبي في مأزق استراتيجي. وقد اتبعت السياسة الأميركية تجاه كوبا مسارين متناقضين في الوقت نفسه: فمن جهة، أجرت حوارات محدودة مع شخصيات داخل البنية الشيوعية الكوبية، وقدمت عرضا بحزمة مساعدات قدرها ١٠٠ مليون دولار مقابل «إصلاحات ذات معنى»؛ ومن جهة أخرى، أصدرت أمرا تنفيذيا لتشديد الضغط الاقتصادي، واستخدمت خطابا حادا حول إمكانية «أخذ كوبا». كما أن فتح ملف قضائي ضد راؤول كاسترو وعدد من المسؤولين الآخرين بسبب إسقاط طائرات مدنية أميركية عام ١٩٩٦ قد يوفر الأساس القانوني اللازم لتقديم أي تحرك أميركي محتمل بوصفه عملية لإنفاذ القانون، لا تدخلا عسكريا خارجيا، وهو النموذج نفسه الذي استُخدم سابقا في حالة مادورو. وعلى المستوى العسكري، زادت الولايات المتحدة طلعات الاستطلاع فوق كوبا، وعززت انتشار قواتها في البحر الكاريبي. ويدل دخول مجموعة حاملة الطائرات «نيميتز» إلى المنطقة في مايو/أيار، واستبدال ١٣٠٠ من مشاة البحرية التابعين للوحدة الاستكشافية الرابعة والعشرين بالوحدة الثانية والعشرين، المنتشرة في الكاريبي منذ يناير/كانون الثاني، على أن واشنطن لا تزال تحتفظ بقدرة العمل المتزامن في نصف الكرة الغربي رغم الأزمات الأخرى.ويمكن تصور خمسة سيناريوهات رئيسية لاستخدام القوة ضد كوبا. الأول هو استمرار حملة الضغط عبر تقييد واردات النفط؛ وهو الخيار الأسهل عسكريا، لأن كوبا لا تملك قوة بحرية فعالة، كما أن روسيا وإيران والصين لا تملك قدرة جدية على التدخل، فيما يمكن تعقب ناقلات النفط واعتراضها، ولا يشترط وقف كل السفن كي يكون الحصار مؤثرا. غير أن تحديه السياسي يكمن في احتمال مواجهة علنية مع حكومات أو جهات تكسر الحصار، وفي ظهور الولايات المتحدة بمظهر قوة متسلطة أمام معاناة الشعب الكوبي. السيناريو الثاني هو انهيار داخلي في كوبا وتدخل أميركي لإدارة الأزمة الإنسانية وفراغ السلطة؛ فإذا حدث الانهيار بلا فوضى واسعة، قد يقتصر الحضور الأميركي على السيطرة على بعض الموانئ والمطارات لإيصال المساعدات، أما إذا انهار النظام العام فسيحتاج الاحتلال إلى قوة كبيرة جدا، إذ تتطلب عمليات الاستقرار، لسكان يبلغون عشرة ملايين نسمة، نحو ١٠٠ ألف جندي أجنبي، وهو رقم يصعب تحقيقه. السيناريو الثالث هو إزالة القيادة عبر عملية لقوات خاصة أو ضربة دقيقة ضد راؤول كاسترو أو الرئيس ميغيل دياز-كانيل أو كليهما؛ لكنه خيار بالغ المخاطر، لأنه يحتاج إلى معلومات دقيقة واختراق ميداني وربما تعزيز فوري لقاعدة غوانتانامو، التي توصف حاليا بأنها شبه مكشوفة. كما أن كوبا ليست فنزويلا؛ فالحزب الشيوعي والقوات المسلحة وجهاز الاستخبارات والمجمع الاقتصادي ــ العسكري «غايسا» أكثر رسوخا، وإزالة شخصية واحدة لا تعني بالضرورة سقوط النظام. السيناريو الرابع هو ضربات جوية محدودة ضد أهداف عسكرية واستخباراتية ودفاعية وجوية مسيرة، مستفيدة من قرب كوبا من القواعد الأميركية ومن وجود «نيميتز»، رغم أن تدمير الدفاعات الجوية المتقادمة لا يضمن سقوط الحكم. أما السيناريو الخامس فهو تصعيد غير مقصود نتيجة حادث أو سوء تقدير أو هجوم على القوات الأميركية. ومع ذلك، يبقى الغزو الكامل الخيار الأقل احتمالا، لأنه يحتاج، رغم ضعف القوات الكوبية، إلى ما لا يقل عن ١٠٠ ألف جندي وأشهر من التحضير العلني. والخلاصة الاستراتيجية أن الولايات المتحدة، من دون نظرية واضحة للتغيير، قد تنزلق إلى صراع مكلف واستنزافي يفتقر إلى مسار موثوق نحو الديمقراطية أو إعادة البناء الاقتصادي.

https://www.csis.org/analysis/next-caribbean-crisis-assessing-

THENATIONAL

مع تصاعد التوتر بين إيران وإسرائيل، يواجه العراق خطر العودة إلى الحرب

THENATIONAL

يجد العراق نفسه مرة أخرى معرضا للانجرار إلى مواجهة أوسع بين إيران وإسرائيل، ولا سيما أن الجماعات المسلحة القريبة من طهران هددت باستهداف القواعد والمصالح الأميركية في العراق والمنطقة إذا دخلت الولايات المتحدة الحرب بصورة مباشرة. وهذا الوضع يهدد بتعطيل أو عكس مساعي حكومة بغداد لاحتواء الجماعات المسلحة والمضي في مسار تسليم السلاح إلى الدولة. وقد بدأت الجولة الجديدة من التوتر مساء الأحد، حين أطلقت

إيران صواريخ باليستية باتجاه شمال إسرائيل ردا على الهجوم الإسرائيلي على مركز قيادة حزب الله في الضاحية الجنوبية لبيروت. واعتبر الحرس الثوري الإيراني الهجوم على قاعدة رامات دافيد الجوية «تحذيرا»، وأعلن أنه سينفذ هجمات أوسع ضد أهداف أميركية وإسرائيلية إذا استمرت «الاعتداءات». وكان هذا الهجوم أول ضربة صاروخية مباشرة من إيران ضد إسرائيل منذ شهرين، وقد قوض عمليا وقف إطلاق النار الهش القائم منذ ٨ أبريل/ نيسان. وعقب ذلك، أغلق العراق وسوريا مجاليهما الجويين مؤقتا. وبعد الهجمات الإيرانية مباشرة، أصدرت كتائب حزب الله في العراق أحد أوضح تهديداتها، مؤكدة أنها ستتحرك مباشرة ضد المصالح والقواعد الأميركية في العراق والمنطقة إذا تدخلت واشنطن في الحرب. ومنذ اندلاع حرب غزة، وكذلك خلال الحرب مع إيران، تبنت هذه الجماعة عشرات الهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيرة ضد أهداف أميركية وإسرائيلية في العراق وسوريا. وفي الوقت نفسه، أظهر قادة كتائب سيد الشهداء و«لواء الوعد الصادق» استعدادهم للدخول في المعركة عبر نشر آيات قرآنية ورسائل ذات دلالات غير مباشرة. وتعيد هذه التهديدات إلى الأذهان مواقف مشابهة صدرت في بداية الحرب أواخر فبراير/شباط، حين حذرت الجماعات القريبة من إيران من أن الحرب الأميركية ضد إيران لن تكون «نزهة»، وأنها ستقف إلى جانب طهران. ومن ثم، فإن أي عمل عسكري أميركي ضد إيران قد يؤدي إلى هجمات انتقامية ضد القواعد الأميركية في العراق وسوريا ودول الخليج. وعلى المستوى الدبلوماسي، شدد وزيرا خارجية العراق وإيران، في اتصال هاتفي، على ضرورة تكثيف الجهود لخفض التصعيد وتعزيز الاستقرار الإقليمي. وخلال الاتصال، أوضح الجانب الإيراني أسباب الرد الأخير على الهجوم الإسرائيلي، فيما بحث الطرفان الرد الإسرائيلي المحتمل، ومسار المحادثات بين إيران والولايات المتحدة، ودور الدول الأوروبية في دعم جهود السلام. وفي الوقت نفسه، قد يؤدي تفاقم الأزمة إلى تعطيل مسار تسليم سلاح الجماعات المسلحة إلى الدولة العراقية. فقد أعلنت هذا الشهر جماعتان بارزتان مقربتان من إيران، هما عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي، أنهما ستسلمان سلاحهما إلى الحكومة العراقية. وجاءت هذه الخطوة بعد قرار مقتدى الصدر وضع أسلحة سرايا السلام تحت سيطرة الدولة، وقد أشاد بها رئيس الوزراء العراقي والمبعوث الأميركي باعتبارها خطوة نحو تعزيز مؤسسات الدولة وسيادة القانون. غير أن جماعات مثل كتائب حزب الله وحركة حزب الله النجباء ربطت تسليم السلاح بانسحاب القوات الأميركية والأجنبية من العراق. ولا تقتصر أهمية الأزمة على العراق وحده؛ فقد بعثت طهران، عبر الحوثيين، برسالة مفادها أن مسار باب المندب قد يتعرض للإغلاق، في وقت يستمر فيه الاضطراب في مضيق هرمز، وهو الممر الذي يعبر منه نحو خُمس النفط العالمي. وإذا تضرر هرمز وباب المندب في وقت واحد، فإن التداعيات ستطاول سلاسل الإمداد وأسواق الطاقة وتكاليف النقل العالمية. وفي ظل هذه الظروف، يقف العراق عند نقطة تقاطع الضغوط الأمنية والدبلوماسية والاقتصادية، فيما يصبح خطر عودته إلى ساحة مواجهة بالوكالة أكثر جدية.

https://www.thenationalnews.com/news/mena/٢٠٢٦/٠٦/٠٨/iraq-

INSS

تزايد حضور أوكرانيا في الشرق الأوسط

تحولت أوكرانيا في السنوات الأخيرة من طرف كان يسعى أساسا إلى تلقي المساعدة والتضامن السياسي، إلى فاعل أكثر نشاطا في الشرق الأوسط. ولا يعني هذا التحول أن كييف أصبحت قوة قادرة على تشكيل النظام الإقليمي، لكنه يدل على أن تجربة أربع سنوات من الحرب مع روسيا، ولا سيما في مواجهة التهديدات الجوية الروسية ــ الإيرانية، باتت موردا عملياتيا لدول المنطقة. فقد عززت حرب إيران واتساع تهديد الطائرات المسيّرة في الخليج مكانة أوكرانيا بوصفها صاحبة خبرة

ميدانية في التصدي لطائرات «شاهد»، والهجمات الكثيفة، والحرب الإلكترونية، والدفاع متعدد الطبقات. وتمثل الصلة بين روسيا وإيران نقطة الأهمية الرئيسية في التجربة الأوكرانية؛ إذ استخدمت روسيا في حرب أوكرانيا طائرات «شاهد» الإيرانية الصنع، ثم طورتها من حيث الاتصالات والملاحة والدقة وأساليب الاستخدام الجماعي وارتفاع الطيران وتوقيت موجات الهجوم واستنزاف الدفاعات، ونقلت جزءا من هذه الخبرة مجددا إلى إيران. بل طُرح احتمال نقل طائرات مسيّرة ذات رؤية من منظور الشخص الأول وموجهة بالألياف الضوئية؛ وهي تقنية لم تُرصد بعد في إيران، لكن حزب الله استخدم نماذج مشابهة لها ضد إسرائيل. كما أن أسلوب إيران في مهاجمة البنية التحتية للطاقة استلهم، إلى حد ما، النماذج الروسية ضد أوكرانيا. وفي هذا السياق، تستطيع أوكرانيا أن تعرض على دول الخليج والفاعلين المناهضين لإيران حزمة عملياتية تشمل الاعتراض منخفض الكلفة، والمدافع الخفيفة المضادة للطائرات، والطائرات المسيّرة الاعتراضية، وأنظمة الحرب الإلكترونية، ووحدات الاستجابة المتحركة، والمستشعرات، والرادارات، وبرمجيات إدارة الدفاع الجوي. وبعد أقل من أسبوعين على اندلاع الحرب مع إيران، أرسلت كييف أكثر من ٢٠٠ خبير في الدفاع الجوي إلى قطر والإمارات والسعودية، كما أوفدت خبراء إلى القاعدة الأميركية في الأردن. وفي نهاية مارس/آذار ٢٠٢٦، زار الرئيس الأوكراني الإمارات والسعودية وقطر والأردن، وأُعلن عن تفاهمات للتعاون الأمني والدفاعي لعشر سنوات مع ثلاث دول خليجية. أما مصالح أوكرانيا فهي واضحة؛ فكييف تسعى، في مقابل بيع الطائرات المسيّرة الاعتراضية والتدريب وتحسين منظومات الدفاع، إلى الحصول على معدات دفاعية قديمة أو فائضة، واستثمارات، وإنتاج دفاعي مشترك، وتعاون تكنولوجي. كما طُرح تفاهم لتأمين وقود الديزل من دول الخليج بسقف يصل إلى ٧٠٠ ألف لتر شهريا لمدة عام، ويقال إن تنفيذه قد بدأ. وتحتل تركيا وسوريا بدورهما موقعا في الاستراتيجية الإقليمية لأوكرانيا. فمنذ بداية الحرب، كانت تركيا قناة مهمة للتسليح والصادرات البحرية والمحادثات بين روسيا وأوكرانيا، وبعد سقوط نظام الأسد تحولت إلى مسار اتصال بين كييف والبنية الجديدة في دمشق. وكانت أوكرانيا قد أقامت سابقا علاقات مع جماعات مناهضة للأسد، وقدمت منذ عام ٢٠٢٤ دعما بالطائرات المسيّرة إلى قيادة هيئة تحرير الشام في إدلب. وبعد تغير السلطة في سوريا، اقتربت هذه العلاقة من إطار رسمي. وفي الوقت نفسه، زادت أوكرانيا الضغط على المصالح البحرية والطاقوية الروسية في البحر المتوسط. فالهجوم على ناقلة النفط «قنديل» جنوبي كريت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، واستهداف ناقلة الغاز «أركتيك متاغاز» قرب ليبيا في مارس/آذار ٢٠٢٦، والعثور على زورق أوكراني غير مأهول محمل بالمتفجرات قرب اليونان في مايو/أيار ٢٠٢٦، كلها مؤشرات على اتساع المدى العملياتي الأوكراني ضد «أسطول الظل» الروسي. وبالنسبة إلى إسرائيل، يحمل هذا المسار فرصة ومخاطرة في آن واحد. فخبرة أوكرانيا في مواجهة الطائرات المسيّرة الموجهة بالألياف الضوئية، والاعتراض منخفض الكلفة، وحرب المسيّرات، والأنظمة البحرية غير المأهولة، قد تكون مفيدة لإسرائيل، ولا سيما في مواجهة تهديدات حزب الله المتطورة في لبنان. وفي المقابل، أظهر ملف سفن الحبوب الروسية المشتبه بأنها آتية من الأراضي الأوكرانية المحتلة، ومنها «أبينسك» و«بانورميتيس» في ميناء حيفا، أن غياب آلية واضحة قد يحول قضية تجارية إلى أزمة سياسية مع كييف وأوروبا. والنتيجة الاستراتيجية هي أن على إسرائيل، مع الحفاظ على الحذر، أن تنشئ حوارا مهنيا وهادئا مع أوكرانيا، وأن تستفيد من تجربتها الميدانية، وأن تخفف الاحتكاكات غير الضرورية في ملف روسيا.

https://www.inss.org.il/publication/ukraine-middle-east/

RT

كامل أسطول الغواصات الهجومية البريطانية غير جاهز للخدمة العملياتية

بلغت أزمة الجاهزية القتالية في البحرية البريطانية مرحلة باتت فيها جميع الغواصات الهجومية النووية المتاحة للمملكة المتحدة متوقفة في الموانئ بانتظار أعمال الإصلاح والصيانة. ونتيجة لذلك، لا تمتلك البحرية الملكية في الوقت الراهن أي غواصة هجومية من نوع «الصياد ــ القاتل» جاهزة للإرسال في مهمة، وهو وضع يُعد، من زاوية الردع وحماية الأصول الاستراتيجية

وإظهار القوة البحرية البريطانية، مؤشرا خطيرا على تآكل القدرة العملياتية. وبحسب المعلومات المطروحة، فإن الغواصات العملياتية الخمس من فئة «آستوت» خرجت حاليا من دورة الانتشار، فيما دخلت غواصة سادسة الأسطول لكنها لم تبلغ بعد مستوى الجاهزية المطلوب لتنفيذ المهام. وقد صُممت غواصات فئة «آستوت» لتعقب غواصات العدو وردعها، ومرافقة حاملات الطائرات البريطانية وحمايتها، ومواكبة غواصات فئة «فانغارد» الحاملة لصواريخ «ترايدنت» النووية. وتعمل هذه الغواصات بدفع نووي، ومجهزة بطوربيدات «سبيرفيش» وصواريخ كروز «توماهوك»؛ ولذلك فإن غيابها عن حالة الاستعداد يؤثر مباشرة في الأعمدة الرئيسية للقوة البحرية والنووية البريطانية. وتزداد خطورة المسألة حين يصفها مسؤولون وعسكريون سابقون بأنها «إنذار جدي»، بل دليلا على أن بريطانيا أصبحت «بلا أنياب» في مواجهة التهديدات الروسية المزعومة. ومن وجهة نظر المنتقدين، تُعد الغواصات الهجومية ضرورية لحماية الردع النووي البريطاني وفرض ضغط استراتيجي على روسيا؛ لذلك فإن عدم وجود حتى غواصة واحدة جاهزة للعمليات لا يمثل مشكلة فنية أو إدارية فحسب، بل يكشف خللا في سلسلة الردع والجاهزية القتالية للبحرية.وليست هذه الأزمة جديدة أو مفاجئة؛ فقد أثيرت في عام ٢٠٢٣ مشكلات مشابهة تتعلق بأسطول الغواصات الهجومية النووية البريطانية، منها تأخر أعمال الصيانة، ونقص المهندسين البحريين، وعدم كفاية قدرات الأحواض الجافة. ويشير تكرار الوضع نفسه في عام ٢٠٢٦ إلى أن المشكلة بنيوية أكثر منها عابرة، وأن جذورها تكمن في ضعف البنية التحتية للإصلاح والصيانة، ونقص الكوادر المتخصصة، والضغط المفرط على الأصول البحرية المحدودة. وفي الوقت نفسه، يعمق الخلل في قطاعات أخرى من البحرية البريطانية هذه الصورة؛ فقد تعرضت حاملة الطائرات «إتش إم إس برنس أوف ويلز»، البالغة قيمتها ٣/٥ مليار جنيه إسترليني، أي نحو ٤/٦ مليارات دولار، لعطل جديد أجبرها على التوقف في ميناء بالنرويج لإجراء الإصلاحات. ويثير ذلك، إلى جانب شلل الغواصات الهجومية، تساؤلات جدية حول مستوى الجاهزية العملياتية لبريطانيا في أوقات الأزمات. وتأتي هذه التطورات في وقت يتحدث فيه مسؤولون بريطانيون عن تصاعد التهديدات الروسية، بينما وصف رئيس أركان الدفاع البريطاني المرحلة الراهنة بأنها الأخطر منذ الحرب الباردة. في المقابل، تنفي موسكو هذه الادعاءات وتعدها «وهما» و«استفزازية»، وتقول إنها تستخدم لتخويف الرأي العام الأوروبي وتبرير زيادة الميزانيات العسكرية. ومع ذلك، تحدث بعض المسؤولين الأوروبيين عن احتمال مواجهة كبرى مع روسيا بحلول عام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، يكشف العجز الكامل لأسطول الغواصات الهجومية البريطاني فجوة مهمة بين خطاب لندن القائم على التهديد وبين قدرتها الفعلية على أداء دورها العسكري.

https://www.rt.com/news/-٦٤١٢٣٤uk-submarine-

RT

كيف تعلمت نخب أوروبا الشرقية أن تحب الاعتماد على الولايات المتحدة

يقوم النقاش الرئيسي في النص على فرضية مفادها أن جزءا من النخب السياسية في أوروبا الشرقية، ولا سيما في بولندا ودول البلطيق، ينظر إلى نشر القوات والقواعد الأميركية لا بوصفه مجرد أداة للدفاع الوطني، بل باعتباره آلية للتأمين السياسي الداخلي ونقل عبء المسؤولية الاستراتيجية إلى واشنطن. وفي هذا الإطار، يُقدَّم طلب بولندا نقل القوات والمعدات الأميركية من ألمانيا إلى شرق أوروبا، وطرح بعض المسؤولين في ليتوانيا استضافة أسلحة نووية أميركية، بوصفهما مؤشرين على

منافسة أوسع لتثبيت الوجود العسكري الأميركي على الحدود الشرقية لحلف الناتو. وتتمثل الحجة المحورية في أن هذا المسار لا ينبغي تفسيره فقط بمنطق أمني أو مالي؛ فعلى الرغم من أن استضافة القواعد الأجنبية كانت في الماضي مصدرا للدخل وظهيرا سياسيا لبعض الحكومات، فإن واشنطن في الظروف الراهنة ستلقي على الأرجح بالتكاليف على عاتق الدول المضيفة. لذلك، يرى النص أن الدافع الأساسي سياسي: فقادة بولندا ودول البلطيق، عبر تفويض جزء مهم من المسؤولية الدفاعية إلى الولايات المتحدة، يصوغون جوابا بسيطا لسياستهم الخارجية، ويوجهون الرأي العام الداخلي بعيدا عن الأسئلة الاقتصادية والاجتماعية نحو الخوف الأمني. ووفق هذا المنظور، يؤدي نشر القوات الأجنبية إلى نقل الوظيفة الأساسية للدولة، أي الدفاع عن ذاتها، عمليا إلى قوة خارجية. ويُستحضر نموذج ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية بوصفه مثالا تاريخيا لدول أبعدها الوجود الدائم لقوات المنتصرين، لمدة طويلة، عن التفكير المستقل في الدفاع الوطني. وفي الوقت نفسه، يؤكد النص أن القواعد الأميركية في كثير من الدول لم تُفرض بالقوة، بل طلبتها الحكومات التابعة نفسها، لأن هذا الوجود يمكن أن يخدم النخب الحاكمة في السياسة الخارجية والداخلية معا. ثم يشير النص إلى تركيا، قائلا إن وجود الأسلحة النووية الأميركية فيها يُعد، في نظر بعض المحللين الأتراك، أحد الضمانات المهمة لأنقرة في مواجهة ضغوط إسرائيل، الحليف الرئيسي الآخر للولايات المتحدة في المنطقة. ويُستخدم هذا المثال لشرح جاذبية مثل هذه الترتيبات لدى نخب الدول التي ترى نفسها بلا سند كاف في مواجهة الضغوط الإقليمية. وفي حالة أوروبا الشرقية، يقال إن انضمام بولندا ودول البلطيق إلى الناتو في تسعينيات القرن الماضي كان يهدف إلى تثبيت النظام السياسي لما بعد الحقبة السوفيتية، لكن موقعها الجيوسياسي الضعيف حدّ من قدرتها على أداء دور إيجابي ومستقل في السياسة العالمية. أما اقتصاديا، فقد نُقلت كثير من صناعاتها المهمة إلى مستثمرين غربيين، ولا سيما فرنسيين وألمان وإسكندنافيين ومن شمال أوروبا. ونتيجة لذلك، تُقدَّم معارضة روسيا المستمرة بوصفها أبسط استراتيجية في السياسة الخارجية لهذه الدول. ففي بولندا، تقترن هذه السياسة بمنافسة أقل علنية مع ألمانيا، أما في دول البلطيق فتُعرض مناهضة روسيا بوصفها الخيار شبه الوحيد للنخب، لأن العلاقات الاقتصادية الوثيقة مع روسيا كان يمكن أن تعيد هذه الدول إلى المدار الاقتصادي لموسكو وتهدد موقع نخب ما بعد ١٩٩١. ومن هذا المنظور، تصبح المطالبة بمزيد من القواعد الأميركية أداة لتغيير جدول الأعمال الداخلي: فبدلا من السؤال عن ركود مستويات المعيشة، وضعف الصناعة، وهجرة الشباب، وتحول وعد «أوروبا» إلى تبعية، يُدفع المجال السياسي نحو الأمننة وتقديم البلد باعتباره «خط المواجهة». كما يعد النص المادة الخامسة من ميثاق الناتو ضمانة أكثر غموضا مما هو شائع، ويخلص إلى أن الضمان العملي الوحيد، في نظر هذه النخب، هو نقل المسؤولية الفعلية عن الأمن القومي إلى الولايات المتحدة عبر انتشار واسع للقوات أو للأسلحة النووية. وفي الختام، لا يُنظر إلى هذا المسار بوصفه زيادة في الاستقلال الذاتي، بل دفنا رسميا له؛ وليس طريقا إلى أمن مستدام، بل تثبيتا للتبعية وتحويلا للدول الصغيرة إلى قواعد متقدمة لاستراتيجية قوة أخرى.

https://www.rt.com/news/٦٤١٢١-eastern-europes-america-bases/

LEMONDE

استئناف الأعمال العدائية بين إسرائيل وإيران يثير مخاوف من اشتعال المنطقة مجددا

بعد شهرين من وقف إطلاق نار هش، يقف غرب آسيا مرة أخرى على عتبة دورة جديدة من المواجهات الإقليمية. فقد أظهرت أحداث يوم الأحد ٧ يونيو/حزيران وبداية فجر الاثنين ٨ يونيو/حزيران ٢٠٢٦ أن التوتر بين إسرائيل وإيران وحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن تجاوز مستوى التهديدات اللفظية والاشتباكات المحدودة، وتحول إلى سلسلة من الهجمات والردود المتبادلة. وفي هذا السياق، لم تعد المواجهة محصورة بحدود لبنان وإسرائيل، بل ظهرت مؤشرات على امتداد الأزمة بصورة مباشرة إلى الأراضي الإيرانية والإسرائيلية. ويتمثل محور التصعيد الرئيسي في الترابط بين الهجمات الإسرائيلية على

لبنان والرد الإيراني المباشر ضد إسرائيل. فقد سبق أن حذرت إيران من أن استمرار الهجمات الإسرائيلية على بيروت، ولا سيما ضاحيتها الجنوبية، سيقابل برد مباشر داخل الأراضي الإسرائيلية. وفي المقابل، أعلنت إسرائيل أن أي هجوم جديد على شمال البلاد سيقابل بقصف بيروت. وقد تحولت هاتان القاعدتان المتبادلتان، عمليا، إلى آلية خطيرة لتسريع التصعيد؛ إذ يمكن لأي عمل عسكري محدود أن يقود إلى رد أوسع على مستوى المنطقة. ففي بداية بعد ظهر الأحد ٧ يونيو/حزيران، استهدف الجيش الإسرائيلي الضاحية الجنوبية لبيروت ردا على إطلاق حزب الله النار باتجاه أراضيه. وأسفر هذا الهجوم عن مقتل شخصين على الأقل، وشكل، إلى حد ما، اختبارا لإرادة إيران في الدفاع عن حليفها اللبناني.وبعد ساعات قليلة، تحول الرد الإيراني إلى فعل مباشر؛ ففي مساء اليوم نفسه، أُطلق ١١ صاروخا باليستيا من الأراضي الإيرانية باتجاه شمال إسرائيل. وأعلن الجيش الإسرائيلي أنه اعترض هذه الصواريخ كلها. ومع ذلك، فإن مجرد إطلاق صواريخ باليستية من إيران باتجاه إسرائيل أظهر أن طهران مستعدة، في مواجهة الهجمات على الضاحية الجنوبية لبيروت، لرفع مستوى المواجهة من حرب بالوكالة إلى عمل مباشر. كما عكس بيان القيادة العسكرية لخاتم الأنبياء منطق الردع ذاته، إذ شدد على أنه سبق التحذير من أن تصعيد الهجمات ضد الضاحية الجنوبية لبيروت سيقابَل باستهداف مواقع داخل إسرائيل. وتبين هذه المواقف أن إيران تسعى، من خلال إعلان التهديد وتنفيذه، إلى ترسيم قواعد جديدة للردع الإقليمي؛ قواعد يصبح فيها لبنان، ولا سيما موقع حزب الله، جزءا من المعادلة المباشرة بين إيران وإسرائيل. وفي المقابل، اتجهت إسرائيل فورا نحو الرد داخل الأراضي الإيرانية، ووردت تقارير عن سماع دوي انفجارات في طهران فجر الاثنين. وبذلك دخلت المنطقة مرحلة يمكن فيها للبنان وإسرائيل وإيران، بل وحتى جبهة اليمن، أن تصبح أطرافا في سلسلة واحدة من الفعل ورد الفعل. وتكمن الأهمية الاستراتيجية لهذا الوضع في أن وقف إطلاق النار الذي استمر شهرين لم يؤد إلى تثبيت مسار خفض التصعيد، بل تحول إلى فترة مؤقتة من تعليق المواجهة. والآن، مع تنشيط جبهات عدة في وقت واحد، لا يتمثل الخطر الرئيسي في استمرار الهجمات فحسب، بل في خروج الأزمة تدريجيا عن السيطرة وتحولها إلى مواجهة إقليمية أوسع.

https://www.lemonde.fr/international/article/٠٨/٠٦/٢٠٢٦/la-reprise-des-

WSJ

ترامب يواجه رد فعل ثنائي الحزب بشأن مشروع قانون التجسس مع اقتراب انتهاء المهلة القانونية

تواجه الإدارة الأميركية، قبيل انتهاء المهلة القانونية لأحد أهم أدواتها الاستخبارية، معارضة متزامنة من بعض الجمهوريين والديمقراطيين. ويتمثل الموضوع الرئيسي في تمديد تفويض الكونغرس لبرنامج يعرف باسم «المادة ٧٠٢ من قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية»؛ وهو برنامج يتيح للحكومة جمع اتصالات الأجانب الموجودين خارج الأراضي الأميركية إذا استخدموا أنظمة اتصال أميركية. غير أن هذه الآلية تشمل بصورة غير مباشرة أيضا معلومات الأميركيين الذين يتواصلون مع هؤلاء الأجانب، وهو ما أثار مخاوف جدية بشأن الحريات المدنية والتنصت من دون أمر

قضائي. وتنتهي المهلة القانونية لهذا البرنامج يوم الجمعة. ورغم أن محكمة الاستخبارات وافقت في مارس/آذار على استمرار تنفيذه لعام آخر، ولذلك لا يبدو وقف البرنامج فوريا أمرا مرجحا، فإن انتهاء تفويض الكونغرس يفرض ضغطا سياسيا وقانونيا كبيرا على الإدارة. وكان هذا البرنامج قد جُدد سابقا في ظل إدارات الحزبين بدعم مشترك، لكن الانقسامات داخل الأحزاب والخلافات المؤسسية جعلت مسار إقراره أكثر تعقيدا. ويرتبط جزء من الاعتراضات بمخاوف قديمة بشأن المراقبة من دون إذن قضائي؛ إذ يطالب عدد من المشرعين الجمهوريين والديمقراطيين بإلزام الحكومة بالحصول على أمر قضائي قبل البحث في محتوى البيانات المجمعة المتعلقة بالأميركيين. وقد حذر السيناتور ريك سكوت من أنه لا ينبغي منح الجهاز الإداري في واشنطن «سلطة غير منضبطة للتجسس على الأميركيين الملتزمين بالقانون». في المقابل، تؤكد الإدارة أن هذه الأداة حيوية للأمن القومي والعمليات العسكرية والحرب مع إيران. وكتب ترامب في مارس/آذار أن هذا البرنامج، إذا استُخدم بصورة صحيحة، يمثل أداة فعالة للحفاظ على أمن الولايات المتحدة، ثم شدد لاحقا على أنه «سواء أعجبكم ذلك أم لا»، فإن البرنامج بالغ الأهمية للجيش. أما العامل الجديد في الأزمة فهو ترشيح بيل بولتي لقيادة مجتمع الاستخبارات الأميركي بصورة مؤقتة؛ وهي شخصية يقول منتقدوها إنها تفتقر إلى الخبرة في الأمن القومي وحتى إلى التصريح الأمني اللازم. وقد عدّ السيناتور مارك وارنر، أبرز ديمقراطي في لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ، هذا الاختيار تهديدا للأمن القومي، قائلا إن حتى الجمهوريين يرونه كارثيا. ويتمثل القلق الرئيسي في احتمال استخدام بولتي موقعه لأهداف سياسية داخلية، بما في ذلك متابعة الادعاءات المتعلقة بـ«الانتخابات المزورة». كما قال ترامب إنه يريد من بولتي أن يبدأ عملية إقالة عدد كبير من موظفي مجتمع الاستخبارات. وقد عرقل هذا الاختيار مفاوضات تمديد البرنامج بشدة. وفي رسالة إلى وزير الخارجية، حذر السيناتوران توم كوتون وتشاك غراسلي من أن على الإدارة الاستعداد لـ«فجوة كبيرة محتملة في جمع الاستخبارات الأجنبية». وفي الوقت نفسه، كان بعض الجمهوريين مستائين من إضعاف ترامب حملة السيناتور جون كورنين الانتخابية، وكذلك من الصندوق البالغ ١٫٨ مليار دولار والمسمى «مكافحة توظيف أجهزة الدولة كسلاح»، وهو صندوق أعلنت الإدارة لاحقا أنها ستتخلى عنه. وفي التصويت الأخير في مجلس الشيوخ، لم يتقدم المشروع بعد حصوله على ٤٧ صوتا مؤيدا مقابل ٥٢ صوتا معارضا. وشمل الجمهوريون المعارضون ريك سكوت، وجوش هاولي، وإريك شميت، وتومي توبرفيل، ومايك لي، فيما كان جون فيترمان الديمقراطي الوحيد الذي صوت لصالح المضي في المشروع. ويكشف هذا الجمود أن دعم برامج المراقبة السرية لم يعد يُعرَّف بسهولة على أسس حزبية، كما أن سيطرة ترامب على الكونغرس باتت تواجه قيودا جديدة.

https://www.wsj.com/politics/policy/trump-faces-bipartisan-

IISS

إعادة تنظيم البلطيق مؤشر على العودة إلى حرب متعددة الفيالق

إن قرار حلف شمال الأطلسي إسناد مسؤولية إستونيا ولاتفيا إلى الفيلق الألماني ــ الهولندي الأول لا يمثل مجرد نقل بسيط لمقر قيادة، بل يشير بوضوح إلى انتقال الحلف من نموذج الردع وطمأنة الحلفاء إلى بنية أكثر استعدادا لعمليات قتالية واسعة في أوروبا. ووفق هذا الترتيب الجديد، يصبح مقر الفيلق الألماني ــ الهولندي الأول في مونستر مسؤولا عن إستونيا ولاتفيا، فيما يحتفظ مقر الفيلق المتعدد الجنسيات شمال شرق في شتشيتسين بمسؤولية ليتوانيا وشمال بولندا. وبذلك

يقسم الناتو منطقة قيادة واحدة في جناحه الشمالي الشرقي إلى قطاعين منفصلين على مستوى الفيلق. وتعود جذور الضغط على الفيلق المتعدد الجنسيات شمال شرق جزئيا إلى عوامل تاريخية؛ فقد أُنشئ هذا المقر عام ١٩٩٩، قبل انضمام دول البلطيق إلى الناتو، من أجل جغرافيا استراتيجية مختلفة، لكنه تحمّل تدريجيا مسؤولية واسعة تمتد من حدود إستونيا مع روسيا إلى لاتفيا وليتوانيا، وحدود بولندا وبيلاروس، والممرات القريبة من كالينينغراد. وتشمل هذه المساحة أكثر من ٢٢٠٠ كيلومتر من حدود الناتو مع روسيا وبيلاروس، وهي رقعة تجعل القيادة وتنسيق العمليات في حرب عالية الكثافة أمرا بالغ الصعوبة. ولا تتعلق المسألة بحجم الجبهة فقط؛ فإستونيا ولاتفيا تواجهان إشكالية عملياتية مختلفة عن ليتوانيا وشمال شرق بولندا، حيث يتعين على الأخيرة التعامل في وقت واحد مع بيلاروس وكالينينغراد وممر سوالكي. كما أن الدفاع عن البلطيق ليس بريا فحسب، بل يعتمد على الحفاظ على خطوط الاتصال البحرية مع دول الشمال الأوروبي والكتلة الرئيسية للناتو. وتخلق القدرات الروسية في كالينينغراد ومحيط سانت بطرسبورغ بيئة تتداخل فيها أحداث البحر والجو والبر بصورة وثيقة، ولذلك تصبح القضية الأساسية هي القيادة السريعة والمنسقة عبر مجالات عملياتية متعددة. إن تقسيم المنطقة إلى قطاعين على مستوى الفيلق يخفف عبء اتخاذ القرار عن قيادة واحدة، ويوضح مسارات تعزيز القوات، ويسرع دمج القوات القادمة برا وبحرا وجوا. ويظهر هذا التحول أن الناتو ينتقل من توليد قوات ظرفية إلى ترتيبات قيادة محددة مسبقا لزمن الحرب. ومن المرجح أن تقع فرقة إستونيا والفرقة المتعددة الجنسيات شمال ضمن نطاق الفيلق الألماني ــ الهولندي الأول، لكن هاتين الوحدتين وحدهما لا تملآن القدرة الكاملة لمقر فيلق؛ فإستونيا ولاتفيا تمتلكان أكثر من ٥٠٠ كيلومتر من الحدود المشتركة مع روسيا، وعليهما في الوقت نفسه حماية المناطق الخلفية والبنى التحتية الحيوية وحرية المناورة ودخول التعزيزات. لذلك، يمثل الوضع الحالي إطارا للدفاع الأولي أكثر من كونه ترتيبا كافيا لحرب واسعة ومستدامة. ومع ذلك، يمكن لهذا القطاع الجديد أن يتيح ارتباطا طبيعيا أكبر مع الفرق الألمانية الرئيسية القابلة للانتشار، وهي الفرقة المدرعة الأولى، والفرقة المدرعة العاشرة، وفرقة قوات الرد السريع، إلى جانب الألوية الهولندية المدمجة. في المقابل، يرجح أن يبقى اللواء المدرع الخامس والأربعون الألماني في ليتوانيا ضمن نطاق الفيلق المتعدد الجنسيات شمال شرق، بما يبين أن تموضع القوات لا يتطابق دائما مع هندسة القيادة. وهذا التحول جزء من عودة الناتو إلى الحرب على مستوى الحملة؛ ففي الشمال، تؤدي القيادة البرية المتعددة الفيالق شمال غرب في ميكلي، وفي الوسط القيادة المتعددة الفيالق في فيسبادن، دور تنسيق العمل بين عدة فيالق. ومع أن الهيكل أصبح أكثر منطقية، فإنه لم يبلغ النضج الكامل بعد؛ فالمقار موجودة، لكن القدرات الداعمة على مستوى الفيلق، مثل النيران بعيدة المدى، والدفاع الجوي، والاستخبارات، والحرب الإلكترونية، والهندسة، والإسناد، لا تزال بحاجة إلى بناء ودمج كاملين. ولذلك فإن إعادة تنظيم البلطيق تعكس إعادة بناء معمارية قيادة الناتو للدفاع الجماعي واسع النطاق، أما المرحلة التالية فهي منح هذه المقار قوة قتالية حقيقية.

https://www.iiss.org/online-analysis/military-balance/٠٦/٢٠٢٦/baltic-

FOREIGNAFFAIRS

كوبا على أعتاب أزمة؛ حدود القوة العسكرية الأميركية وضرورة المسار الدبلوماسي

FOREIGN AFFAIRS

تُصوَّر كوبا مرة أخرى على أنها تقف على عتبة مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة؛ وهو وضع كان يبدو، حتى قبل عقدين، بعيد الاحتمال رغم التوترات اللفظية وإرث الحرب الباردة. فقد تحولت بقايا أبراج المراقبة الصدئة على السواحل الشمالية لكوبا، التي شُيدت بعد فشل عملية خليج الخنازير في أوائل ستينيات القرن الماضي للإنذار المبكر من هجوم أميركي، من رمز تاريخي إلى مؤشر على احتمال عودة الأزمة الأمنية. وفي مارس/آذار ٢٠٢٦، أعلن دونالد ترامب أن «كوبا ستسقط قريبا»، ثم قال بعد أسابيع إن «الدور على كوبا» بعد إيران. وفي الوقت نفسه، انتشرت سفن أميركية حول الجزيرة، ودفعت الولايات

المتحدة، عبر حصار نفطي شبه كامل، قطاعات واسعة من البلاد إلى العتمة. وتواجه كوبا، بفعل تزامن العقوبات الأميركية مع العجز الداخلي، أزمة اقتصادية عميقة؛ إذ انكمش اقتصادها بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٤ بنحو ١١ في المئة، وتراجع إنتاج الكهرباء قرابة ٢٥ في المئة، وانخفضت السياحة، بوصفها المصدر الأهم للعملة الأجنبية، بنحو ٦٢ في المئة بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٥، كما غادر البلاد نحو ١/٧ مليون كوبي بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤. وتفاقم التضخم المزمن بعد الفشل في توحيد نظام العملتين عام ٢٠٢١. وتدل هذه المعطيات على أن النموذج الاقتصادي والسياسي القائم بلغ حافة الاستنزاف، وأن مطلب التغيير في المجتمع الكوبي بات واضحا. مع ذلك، من غير المرجح أن يؤدي العمل العسكري الأميركي إلى التحول الذي تريده واشنطن. فبنية السلطة في كوبا تمتد إلى ٦٧ عاما، وهي أكثر تماسكا وتجذرا من نظام فنزويلا في عهد مادورو. وعلى خلاف التجربة الفنزويلية، لا توجد مؤشرات على انقسام جدي بين كبار المسؤولين أو على وجود شخصية جاهزة لخلافة سريعة. فالسلطة في كوبا موزعة بين المكتب السياسي للحزب الشيوعي، والرئاسة، والقوات المسلحة، ووزارة الداخلية، ومديري الشركات الحكومية، والقيادات الإقليمية؛ ولذلك فإن إزالة أو اعتقال بعض الشخصيات، ولا سيما الرئيس الحالي أو راؤول كاسترو البالغ ٩٥ عاما، لا يفضي بالضرورة إلى سيطرة سريعة على البلاد. كما أن الضعف العسكري الكوبي لا يعني سهولة تغيير النظام؛ فالبلاد لا تتجاوز مساحتها قليلا ٥ في المئة من مساحة إيران، وقواتها المسلحة أصغر وأكثر تقادما، وربما يمكن تدمير قدرتها التقليدية خلال ساعات أو أيام. غير أن عقيدتها الدفاعية تقوم على «حرب الشعب كله»، أي قبول الهزيمة في المعركة الكلاسيكية ثم الانتقال إلى تمرد طويل ضد قوة الاحتلال. وقد أُعدت مخازن السلاح وآليات الدعم في أنحاء البلاد للمقاومة غير النظامية. أما البديل فهو حوار ثنائي شامل ورفيع المستوى، تعرض فيه واشنطن ضمانات بعدم الهجوم مقابل ابتعاد هافانا عن الصين وروسيا وتفكيك مراكز التنصت التابعة لهما، وتقترن الإصلاحات السوقية وتوسيع القطاع الخاص والحريات وتخفيف القيود على الإنترنت والإعلام بتخفيف تدريجي للعقوبات ومساعدة فنية للنظام المصرفي. فالعقوبات الأميركية قد أصبحت عائقا أمام الإصلاحات التي طالبت بها واشنطن طويلا. والحرب ممكنة، لكنها ليست ضرورية، وقد تجلب انهيارا اجتماعيا وتمردا دمويا وخسائر طويلة الأمد للبلدين أكثر مما تجلب ديمقراطية ورفاها.

https://www.foreignaffairs.com/cuba/day-after-cuba

ORSAM

من منطقة أزمة إلى قطب استراتيجي: انفتاح تركيا على ليبيا وأفريقيا

إن السياسة التركية متعددة الطبقات في أفريقيا، التي بدأت على نحو خاص منذ عام ٢٠٠٥، قامت في بدايتها أساسا على تعزيز الحضور الدبلوماسي وتوسيع الروابط الاقتصادية؛ غير أن تطورات ليبيا بعد عام ٢٠١٩ أظهرت أن هذه السياسة اتجهت نحو بناء موقع مستدام في النظام الإقليمي لأفريقيا وشرق المتوسط. وفي هذا المسار، تحولت ليبيا من ساحة أزمة إلى عقدة عسكرية وجيوسياسية واقتصادية في السياسة الأفريقية لتركيا، واكتسبت دور «مضاعف القوة» في توسيع

نفوذ أنقرة من شرق المتوسط إلى الساحل الأفريقي. ولم يكن اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية عام ٢٠١٩ مجرد اتفاق فني في قانون البحار، بل شكل نقطة تحول جيوسياسية في إعادة تعريف ميزان القوى في شرق المتوسط. فقد منح هذا الاتفاق ادعاءات تركيا بشأن مناطق الصلاحية البحرية أساسا قانونيا، ومنع إقصاء أنقرة من منافسة الطاقة في المتوسط. ومن هذا المنظور، لا تمثل ليبيا بوابة دخول تركيا إلى أفريقيا فحسب، بل تعد أيضا إحدى الركائز الرئيسية لاستراتيجيتها في الطاقة وعمقها الاستراتيجي في شرق المتوسط. كما يُفسَّر الوجود العسكري التركي في ليبيا لا بوصفه تدخلا مرحليا، بل في إطار تعاون أمني مستدام ورادع. ويظهر تمديد المهمة العسكرية التركية في ليبيا لمدة ٢٤ شهرا في ٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦ أن هذا الوجود يحمل طابعا استراتيجيا. ولهذا الوجود ثلاث وظائف رئيسية: أولا، تعزيز القدرة العسكرية للبنية القائمة في طرابلس ومنع تفوق أحادي للقوى المنافسة؛ ثانيا، الحد من قدرة الفاعلين الخارجيين على التدخل ومنع التصعيد غير المنضبط للمنافسات؛ وثالثا، توفير إمكانية الوصول وإظهار القوة من جنوب شرق المتوسط إلى داخل أفريقيا. وبذلك تحولت ليبيا إلى منصة مركزية لتركيا في الربط بين سياساتها الأمنية والاقتصادية واللوجستية في أفريقيا. ومن منظور الجغرافيا السياسية، تمثل ليبيا بالنسبة إلى تركيا «البوابة الشمالية» لأفريقيا؛ إذ يتصل محور طرابلس، عبر تونس والجزائر ومصر، بمنطقة الساحل، ويكتسب أهمية على ثلاثة مستويات: تعميق شبكات التجارة واللوجستيات، وتوسيع هامش المناورة الدبلوماسية من خلال الحوار مع جميع الأطراف الليبية، وإدارة الأزمات الأمنية المتزايدة في الساحل. لذلك، لا تعد ليبيا مجرد معبر بين شمال أفريقيا وعمق القارة، بل مركز تقاطع الاقتصاد والسياسة والأمن في الاستراتيجية الأفريقية لتركيا. وتقوم هذه السياسة على مزج القوة العسكرية بالأدوات الاقتصادية والإنسانية والدبلوماسية؛ فتجاوز حجم التجارة التركية مع أفريقيا ٣٧ مليار دولار يدل على أن هذا النهج ليس رمزيا فقط، بل يستند إلى قاعدة اقتصادية فعلية. كما أن نشاط الشركات التركية في البنية التحتية والطاقة والبناء واللوجستيات، بما في ذلك إعادة إعمار ليبيا، يوسع موقع أنقرة من «مزود للأمن» إلى «شريك اقتصادي». غير أن مرحلة ٢٠٢٦ وما بعدها تمثل اختبارا مهما لتحويل المكاسب الميدانية إلى نظام مستدام، في ظل انقسام الشرق والغرب الليبي، وحضور روسيا والدول الأوروبية والفاعلين الخليجيين والولايات المتحدة، وتشابك المنافسات الإقليمية. ويعتمد النجاح النهائي لتركيا على قدرتها على مأسسة تفوقها التكتيكي، ودعم الاستقرار السياسي، والحفاظ على وحدة ليبيا، وتعميق الترابط الأمني ــ الاقتصادي بين شرق المتوسط والساحل، وأداء دور متوازن في منافسة متعددة الفاعلين.

https://orsam.org.tr/yayinlar/bir-kriz-sahasindan-stratejik-merkeze-

الخلاصة والتحليل الخبير

تُظهر حصيلة روايات مراكز الفكر، ووسائل الإعلام التحليلية، والمواقع النخبوية الدولية والإقليمية أن المنطقة تدخل مرحلة جديدة من عدم الاستقرار متعدد الطبقات؛ وهي مرحلة لم تعد فيها حرب إيران وإسرائيل قابلة للتفسير فقط بوصفها مواجهة عسكرية مباشرة أو حروبا بالوكالة، بل تحولت إلى نقطة التقاء لعدة أزمات متزامنة: أزمة الردع، وأزمة النظام البحري، وأزمة شرعية الدول، وأزمة اقتصاد الحرب، وأزمة إدارة الولايات المتحدة لحلفائها وخصومها. وما يبرز في الروايات الأخيرة ليس مجرد استئناف الهجمات بين إيران وإسرائيل، بل انكشاف حقيقة أن أيا من الأطراف لم يتمكن من بناء صلة مستقرة بين القدرة العسكرية، والهدف السياسي، والخاتمة الاستراتيجية.المحور المشترك الأول في هذه الروايات هو انتقال حرب إيران وإسرائيل من مرحلة «مضبوطة» إلى مرحلة «زلقة». فالهجوم الإسرائيلي على الضاحية الجنوبية لبيروت، والرد الصاروخي الإيراني على شمال إسرائيل، والهجمات الإسرائيلية اللاحقة على الأراضي الإيرانية، وتهديد الحوثيين في البحر الأحمر، وتحذير الجماعات المسلحة العراقية من استهداف القواعد الأميركية، كلها مؤشرات إلى أن المنطقة تواجه سلسلة شديدة القابلية للتفاعل. وفي هذه السلسلة، تتصل لبنان والعراق واليمن والخليج ومضيق هرمز وباب المندب وحتى البحر المتوسط بعضها ببعض. ومن منظور النخب التحليلية، لا يتمثل الخطر الرئيسي في هذه المرحلة في هجوم كبير مخطط له، بل في تراكم الهجمات المحدودة، وأخطاء الحسابات، والضغوط السياسية الداخلية التي قد تدفع الأزمة إلى الخروج عن السيطرة.المحور الثاني هو الشك الجدي في جدوى الانتصار العسكري من دون خاتمة سياسية. فعدد من الروايات القريبة من الرؤية الأميركية ذات النزعة الحربية يقدم الحرب التي استمرت مئة يوم ضد إيران بوصفها إنجازا تاريخيا: ضرب البرنامج النووي، واستنزاف القدرة الصاروخية، وإلحاق الضرر ببنية القيادة، وفرض كلفة إعادة إعمار تبلغ ٢٧٠ مليار دولار، وإضعاف الاقتصاد الإيراني بشدة. غير أن طيفا آخر من التحليلات يحذر، في مواجهة هذه الرواية، من أن الأزمة لم تنته حتى لو تضررت القدرة العسكرية الإيرانية. فتكرار جولات الحرب كل بضعة أشهر، وعودة القصف الصاروخي، واحتفاظ طهران بقدرتها على تهديد هرمز، واستمرار مسألة التخصيب، كلها مؤشرات على أن «النصر الحاسم» أقرب إلى رواية سياسية منه إلى حقيقة استراتيجية. ومن هنا، فإن السؤال الجوهري هو ما إذا كانت الحرب قد أزالت التهديد فعلا، أم أنها أعادت إنتاجه في صورة جديدة، أكثر تشتتا وكلفة.المحور الثالث هو مكانة هرمز بوصفه مركزا جديدا للمساومة الاستراتيجية الإيرانية. وتشدد التحليلات النخبوية على أن مضيق هرمز ليس مجرد ممر للطاقة، بل تحول إلى أداة ردع واستعراض قوة ومساومة في يد إيران. فالإغلاق العملي لهذا المضيق عبر زرع الألغام، والهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ، وبالتزامن مع حصار السفن الإيرانية من جانب الولايات المتحدة، يدل على أن الحرب دخلت الآن مجال الاقتصاد العالمي. وحين يعبر من هذا الممر ما بين ٢٠ و٣٠ في المئة من الطاقة والموارد الحيوية في العالم، فإن السيطرة العملية لإيران على جزء من أمن الملاحة الإقليمي تمنح طهران، حتى بعد تلقيها ضربات عسكرية، دورا مؤثرا على طاولة التفاوض. كما أن المطالبة بالإفراج عن ٢٤ مليار دولار من الأصول المجمدة تُفهم تحديدا في هذا السياق: إذ تسعى إيران، قبل العودة إلى المفاوضات النووية، إلى استخراج قيمة مالية وسياسية من أزمة هرمز. المحور الرابع هو تآكل صورة الولايات المتحدة بوصفها الفاعل المسيطر تماما على المشهد. فمن جهة، تحاول واشنطن إدارة الحرب من خلال الضغط العسكري والحصار والتهديد والوساطة والتفاوض؛ ومن جهة أخرى، تواجه صعوبة في ضبط حليفها الإسرائيلي. فالتوتر الواضح بين ترامب ونتنياهو، وطلب الولايات المتحدة من إسرائيل عدم الرد على الهجمات الإيرانية، وتشديد ترامب على أنه هو «من يقرر»، كلها مؤشرات إلى أن واشنطن تريد بشدة إنهاء الحرب والعودة إلى اتفاق. غير أن هذا الادعاء نفسه يكشف حدود القوة الأميركية: تستطيع الولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل، لكنها لا تسيطر بصورة كاملة على سلوك إيران وحزب الله والحوثيين والجماعات العراقية. ومن ثم، تحولت إدارة الأزمة من قيادة موحدة إلى شبكة من الضغوط غير المستقرة، والتفاهمات الهشة، والتهديدات المتعددة الأطراف.المحور الخامس هو دور إسرائيل في المأزق الراهن. فالروايات الإسرائيلية تشدد، من جهة، على ضرورة الحفاظ على الردع، وتتحدث، من جهة أخرى، عن الكلفة المتزايدة للحرب. ورغم أن الاقتصاد الإسرائيلي أظهر قدرة على التعافي في الجولات السابقة، فإن تكرار المواجهات خلق كلفة تراكمية. فطلب زيادة ميزانية الدفاع بمقدار ٤٥ مليار شيكل، واحتمال تجاوز ميزانية الدفاع ٢٠٠ مليار شيكل، والكلفة اليومية التي تتجاوز مليار شيكل في حال الحرب الشديدة مع إيران، واضطراب الرحلات الجوية، والضغط على الشركات، والشكوك بشأن خفض أسعار الفائدة، كلها تؤكد أن الحرب لم تعد مسألة أمنية فقط. والسؤال الرئيسي داخل إسرائيل هو: إذا تحولت حرب إيران إلى حدث متكرر وبلا نتيجة كل بضعة أشهر، فإلى متى يستطيع الاقتصاد والمجتمع والردع الإسرائيلي تحمل ذلك؟

المحور السادس هو تحول العراق إلى ساحة خطرة للوساطة وامتداد الأزمة. فالعراق اليوم واقع بين ثلاثة ضغوط:

ضغط إيران والجماعات القريبة من طهران، وضغط الولايات المتحدة للحفاظ على قواعدها واحتواء الجماعات المسلحة، ومسعى حكومة بغداد لتعزيز سلطة الدولة والمضي في مسار تسليم السلاح إلى الدولة. إن تهديد كتائب حزب الله للمصالح الأميركية في حال دخول واشنطن الحرب، واستعداد جماعات مثل كتائب سيد الشهداء ولواء الوعد الصادق، والموقف المختلف لجماعات مثل عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي بشأن تسليم السلاح، كلها تدل على أن العراق يقف أمام ثنائية حساسة. فإذا اتسعت حرب إيران وإسرائيل، فسيضعف مسار إدماج الجماعات المسلحة أو احتوائها ضمن بنية الدولة، وسيعود العراق مرة أخرى من دولة وسيطة إلى ساحة تصطدم فيها تداعيات الحرب.المحور السابع هو الأهمية المتزايدة للطائرات المسيّرة، والحرب منخفضة الكلفة، والتجربة الأوكرانية. فالرواية النخبوية بشأن تنامي حضور أوكرانيا في الشرق الأوسط تظهر أن الحروب الإقليمية باتت تتغذى من خبرات حرب أوكرانيا. فقد أصبحت طائرات شاهد، والطائرات المسيّرة الاعتراضية، وأنظمة الحرب الإلكترونية، والطائرات ذات الرؤية من منظور الشخص الأول الموجهة بالألياف الضوئية، والزوارق غير المأهولة، والدفاع متعدد الطبقات منخفض الكلفة، جزءا من جدول الأعمال الأمني في الخليج وإسرائيل وحتى البحر المتوسط. كما أن إرسال أكثر من ٢٠٠ خبير أوكراني إلى قطر والإمارات والسعودية، والنقاش بشأن تعاون دفاعي يمتد لعشر سنوات، وربط هذا التعاون بالوقود والاستثمار والإنتاج المشترك، كلها مؤشرات إلى أن أوكرانيا تحولت من متلقية للمساعدة إلى مصدرة للخبرة العملياتية.المحور الثامن هو اتساع الأزمة إلى المستوى العالمي وعودة منطق الحروب الكبرى. فإعادة تنظيم الناتو في البلطيق، والنقاش حول الحرب على مستوى عدة فيالق، وعجز أسطول الغواصات الهجومية البريطاني، والتنافس على القواعد الأميركية في أوروبا الشرقية، وسيناريوهات العمل العسكري الأميركي ضد كوبا، كلها تدل على أن العالم يعود إلى منطق المنافسة الصلبة بين القوى الكبرى. وبالنسبة إلى القارئ الشرق أوسطي، تكمن أهمية هذا البعد في أن أزمة المنطقة لم تعد منفصلة عن المسرح العالمي. فكما يؤثر هرمز في الاقتصاد العالمي، تؤثر حرب أوكرانيا في تكنولوجيا الطائرات المسيّرة في الشرق الأوسط، وتلقي المنافسة الأميركية مع روسيا والصين بظلالها على الترتيبات الأمنية في الخليج والمتوسط والبحر الأحمر.والخلاصة النهائية هي أن الروايات النخبوية العالمية بشأن التطورات الأخيرة تتقاطع عند نقطة واحدة: لقد دخلت المنطقة مرحلة «تعليق استراتيجي». فلا الحرب وصلت إلى نصر نهائي، ولا الدبلوماسية تمكنت من بناء نظام جديد، ولا الردع أُعيد ترميمه كاملا، ولا استطاعت دول المنطقة أن تفصل نفسها عن ضغط القوى العابرة للحدود ومنافسة القوى الكبرى. فإيران، رغم الأضرار الثقيلة، لا تزال تمتلك أوراق هرمز والجماعات الحليفة وتهديد الطاقة. وإسرائيل، رغم تفوقها العسكري، تواجه كلفة اقتصادية وضغطا أميركيا وغموضا في نهاية الحرب. والولايات المتحدة، رغم قدرتها العسكرية الفريدة، تعاني استنزافا سياسيا، وقلق الرأي العام، ونقص المخزونات الدفاعية. أما العراق ولبنان والخليج، فهم ليسوا أطرافا خارجية في الأزمة بقدر ما هم عالقون داخل شبكة تداعياتها. لذلك، فإن السؤال الأساسي اليوم ليس: أي طرف وجّه ضربة أكبر؟ بل: من يستطيع تحويل الضربات العسكرية والضغط الاقتصادي والرواية السياسية إلى نظام مستدام؟

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.